الأمم المتحدة S/2013/383

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2013
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح في اليمن

موجز

هذا أول تقرير يتناول بالتحديد حالة الأطفال والتراع المسلح في اليمن، وهو يشمل الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، ويتضمن معلومات تفصيلية عن الأحداث التي تندرج ضمن الأصناف الستة للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها في اليمن على الأطفال كل من القوات والجماعات المسلحة. وأصناف الانتهاكات هذه هي تجنيد الأطفال واستخدامهم، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الجسيمة، والاختطافات ومهاجمة المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

لا تزال حقوق الطفل في اليمن عرضة للانتهاكات الجسيمة. وقد انخفضت بوجه عام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير انتهاكات من قبيل مهاجمة المدارس والمستشفيات وقتل الأطفال، بسبب تراجع أعداد حوادث العنف المسلح والاضطرابات الأهلية، وإحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الانتقال في اليمن الموقّع في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ومع ذلك، ارتفعت أعداد الضحايا من الأطفال لأسباب تتعلق بالألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات. ولا تزال التقارير تتحدث عن حالات من ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، كما تتحدث عن وقوع هجمات على المدارس. وقامت الأمم المتحدة وشركاؤها، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتوسيع تدريجي لشبكة الرصد والإبلاغ، الأمر الذي ساهم في زيادة التقارير المتحقَّق منها عن أحداث تجنيد الأطفال واستخدامهم على يد القوات والجماعات المسلحة المختلفة، وكذلك عن حالات العنف الجنسي، والقتل والتشويه بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات.

110713 110713 13-36084 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويسلط التقرير الضوء على الحاجة الملحة إلى تنفيذ تدابير محددة للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها حقوق الطفل ولمنع هذه الانتهاكات. وفي التقرير لمحة عن الجهود التي تبذلها حكومة اليمن وجماعة الحوثيين المسلحة، وعما تعهدتا به من التزامات في أعقاب الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح. فمما التزمت به حكومة اليمن تعهدها بوضع خطة عمل ذات إجراءات ملموسة ومحددة الجدول الزمني لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة اليمنية، وأما الحوثيون فالتزموا بمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. ويتضمن التقرير توصيات دقيقة تهدف إلى تعزيز التدابير الرامية إلى وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في اليمن ومنع ارتكابها.

أولاً – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، الفترة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، ويوثق الانتهاكات المرتكبة على الأطفال في اليمن. وهذا التقرير المقدم إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، هو التقرير الأول عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في اليمن، أعدته فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، التي أُنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويحدد التقرير أطراف التزاع المسؤولة عن الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة على الأطفال، ويسلط الضوء على المجالات التي تستوجب بذل المساعي والتحرك بهدف الرفع من مستوى الحماية التي يتلقاها الأطفال المتضررون من التزاع في اليمن. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات دقيقة موجهة إلى جميع الأطراف في التزاع.

٢ – لقد واجهت أعمال الرصد والإبلاغ في عام ٢٠١١ مصاعب لا تعود إلى استمرار الاضطرابات الأهلية واحتدام التزاع المسلح فحسب، بل أيضاً إلى غياب آلية للرصد والإبلاغ منشأة بصفة رسمية. وتضافرت عدة عوامل لتحد من القدرة على جمع المعلومات والبيانات، ومنها الحالة الأمنية، وقلة الوجود الدولي، وضيق الهامش المتاح لوصول المساعدات الإنسانية، وانقسام منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي كان له تأثير سلبي على عمل شركاء الأمم المتحدة المنفذين. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب القيام برصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها في المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيون في محافظة صعدة، وذلك بسبب التضييق على العمل الإنساني، وكذلك بسبب النظرة الاجتماعية المتساهلة، حيث ينظر الأهالي إلى ارتباط الأطفال بجماعة الحوثيين باعتبارها واجباً ملقى عليهم ليدافعوا عن حوزة أرضهم ويدفعوا العدو عن أنفسهم وذويهم، ولا يرون في ذلك انتهاكاً لحقوق الأطفال. وفي ضوء هذه القيود، فإن الأحداث والتطورات المبينة أدناه ليس لها إلا أن تكون تعبيراً جزئيا عن الانتهاكات الفعلية المرتكبة على الأطفال في اليمن.

٣ – وفي عام ٢٠١١، أدرج التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (A/65/820-S/2011/250) الميليشياتِ القبليةَ الموالية للحكومة وجماعةَ الحوثيين المسلحة ضمن قائمة الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم في التزاع المسلح. وفي تقرير عام ٢٠١٢ (A/66/782-S/2012/261)، أُدرجت أيضاً القوات المسلحة اليمنية والفرقة المدرعة الأولى ضمن قائمة الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُضيفت جماعة أنصار الشريعة إلى القائمة لتجنيدها الأطفال واستخدامها إياهم (A/67/845-S/2013/245).

ثانيا – التطورات السياسية والعسكرية

ألف – التطورات السياسية في اليمن

٤ – إن اليمن من أفقر البلدان في العالم، فيه أعلى معدل للولادات وثاني أعلى نسبة من سوء تغذية الأطفال. وفي سكان اليمن مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد، منهم ٠٠٠ ٢٥٠ يُعدون ممن يعانون من سوء التغذية الشديد.

٥ – وفي أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وفي مصر في شباط/فبراير ٢٠١١، اندلعت الاضطرابات الأهلية في اليمن وأدت إلى مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن. وأفضت هذه الأحداث إلى مأزق سياسي استمر لوقت طويل بشأن مستقبل حكم الرئيس علي عبد الله صالح. وفي ١٨ آذار/مارس، قُتل العشرات من المتظاهرين العزل في صنعاء وتعز في مصادمات مع قوات الأمن. ونتيجة لذلك، استقال عدد من المسؤولين الحكوميين وانضموا إلى المعارضة، وكان من ضمنهم وزيرة حقوق الإنسان والمدعي العام. وانحاز أيضاً اللواء علي محسن الأحمر، قائد الفرقة المدرعة الأولى، إلى جانب المعارضة، وقام بنشر جنوده ليحموا المحتجين المناهضين للحكومة. ورد الرئيس صالح بحل مجلس الحكومة وإعلان حالة الطوارئ. وفي محاولة لتجاوز المأزق السياسي والحيلولة دون تدهور الحالة أكثر، طلبتُ إلى مستشاري الخاص المعني باليمن أن يبذل باسمي المساعي الحميدة بهدف التباحث مع جميع الأطراف في اليمن، في إطار التعاون الوثيق مع أعضاء مجلس الأمن، ومجلس التعاون الخليجي، والشركاء الدوليين الآخرين. وفي ٢٢ أيار/مايو، وقّع الحزب الحاكم والمعارضة على مبادرة تقدم بها مجلس التعاون الخليجي وترمي إلى نقل السلطة من الرئيس إلى نائب الرئيس، ولكن لم يكن الرئيس صالح نفسه من ضمن الموقعين، مما أدى إلى استمرار حالة الجمود. وفي ٣ حزيران/يونيه، تعرض المسجد الذي يوجد داخل القصر الرئاسي لهجوم، فأُصيب الرئيس صالح وعدد من كبار المسؤولين الآخرين بجراح بالغة، الأمر الذي زاد في تأجيج الأزمة السياسية وضاعف أحداث العنف.

٦ – وفي ضوء هذه التطورات، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)، وطلب فيه نبذ استخدام العنف من جميع الجهات فوراً، وأهاب بجميع الأطراف أن تلتزم بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

٧ – وبطلب من الأطراف اليمنية، تولى مستشاري الخاص المعني باليمن تيسير المفاوضات المباشرة وجها لوجه، بالاستناد إلى الجهود التي بذلها مجلس التعاون الخليجي وشركاء دوليون

آخرون. وأسفرت هذه المفاوضات عن قيام كل من الرئيس صالح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتوقيع على اتفاق شامل للانتقال ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، وذلك لمدة سنتين. وينص الاتفاق على نقل السلطة من الرئيس إلى نائب الرئيس. وقد اختُتمت المرحلة الأولى بانتخاب نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيساً جديداً للبلد في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وشُكلت في وقت لاحق حكومة وحدة وطنية برئاسة رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة. وأما المرحلة الثانية، وهي جارية حاليا، فتشمل عقد مؤتمر للحوار الوطني، وقد بدأ المؤتمر أعماله في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، ومن المقرر أن يستمر لمدة ستة أشهر، وعملية وضع دستور للبلد، وإجراء انتخابات عامة.

٨ - ورغم ما أُحرز من تقدم في عملية الانتقال، لا يزال اليمن يواجه العديد من التحديات، حيث لم تُترجم العملية السياسية بعد إلى استقرار مستتب ومكاسب أمنية في جميع المناطق.

٩ - ومنذ عام ٢٠٠٩، أُخرج نحو ٢٨٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم بسبب موجات النزاع الست التي آلت إلى سيطرة جماعة الحوثيين المسلحة على محافظة صعدة. ولا يزال الحوثيون يوسعون نفوذهم على حساب المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، مثل محافظات الجوف وعمران وحجة، الأمر الذي يؤدي إلى اشتباكات متكررة مع قوات الحكومة والسلفيين المسلحين والمجموعات القبلية المسلحة.

١٠ - واستمرت في المحافظات الجنوبية طيلة الفترة المشمولة بالتقرير الاشتباكات المسلحة الكثيفة بين القوات المسلحة التابعة للحكومة وجماعة أنصار الشريعة المرتبطة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وبحلول ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أعلنت الحكومة أنها استعادت السيطرة الكاملة على مديريتي زنجبار وجعار اللتين كانتا من معاقل الجماعة المسلحة منذ أيار/مايو ٢٠١١. ومع ذلك، استمرت الاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة التابعة للحكومة وجماعة أنصار الشريعة.

١١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، طالب مجلس الأمن في قراره ٢٠٥١ (٢٠١٢) بالكف عن جميع الإجراءات الرامية إلى تقويض حكومة الوحدة الوطنية والانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المتواصلة على البنى الأساسية للنفط والغاز والكهرباء، وعن التدخل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن. وأعرب المجلس أيضاً عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك في إطار المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذا لم تتوقف هذه الأعمال.

١٢ - وفي أعقاب الزيارة التي قام بها وفد من مجلس الأمن إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كرر المجلس في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ الإعراب عن هذه الشواغل (انظر S/PRST/2013/3)، كما أعرب عن شواغله المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح في اليمن.

باء - التطورات العسكرية في اليمن

القوات المسلحة اليمنية

١٣ - وفقاً للقانون اليمني، تتألف القوات المسلحة اليمنية من القوات البرية اليمنية، والقوات الجوية اليمنية، والقوات البحرية والساحلية اليمنية، وغيرها من القوات التي ينشئُها مجلس الدفاع الوطني ويقرها البرلمان. وتضم القوات المسلحة أيضاً قوات النخبة المشكلة من الحرس الجمهوري الحاضر في جميع أنحاء اليمن، مع تمركزه بوجه خاص بالقرب من المدن الرئيسية، إضافة إلى حرس الحدود. وكان اللواء علي محسن، قائد الفرقة المدرعة الأولى والمنطقة الشمالية الشرقية، قد انشق في آذار/مارس ٢٠١١ وانضم إلى المعارضة. ومنذ التوقيع على اتفاق الانتقال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والجهود تُبذل لإعادة إدماج الفرقة المدرعة الأولى في القوات المسلحة اليمنية. وبالإضافة إلى ذلك، توجد قوة أمن تابعة لوزارة الداخلية تُعرف باسم قوات الأمن المركزي، وتتألف من عدة وحدات، منها وحدة متخصصة في مكافحة الشغب.

١٤ - وعلاوة على ذلك، وعملاً باتفاق الانتقال، أنشئت لجنة للشؤون العسكرية بهدف إنهاء الانقسامات داخل القوات المسلحة، وتسوية جميع النزاعات المسلحة، وإنهاء جميع الكيانات المسلحة، مع إخراج جميع الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى من العاصمة والمدن الأخرى، وإزالة جميع نقاط التفتيش غير القانونية، وإخضاع القوات المسلحة لهيكل قيادي موحد ومهني. وأُسند إلى اللجنة أيضاً مهمة القيام بفرز وفصل كل من يوجدون في صفوف القوات المسلحة وهم لا يستوفون المعايير العسكرية، والمساعدة في إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

١٥ - وفي ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدر الرئيس هادي سلسلة من المراسيم لتشجيع عصرنة الجيش اليمني، وشملت تلك المراسيم تعيينات جديدة ونقل عدد من كبار الأفراد المدنيين والعسكريين إلى مناصب جديدة، بمن فيهم أقارب وأنصار للرئيس السابق صالح. وأدى ذلك إلى اندلاع توترات دامت عدة أسابيع إلى أن وُجد لها حل بفضل الجهود التي بذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الرئيس مرسوماً آخر يضع هيكلاً تنظيمياً جديداً للقوات المسلحة يتألف من القوات البرية

والجوية والبحرية والحدودية، ويلغي الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الأولى، ويعين قوادا جددا لعدد من وحدات الجيش، بما في ذلك قوات الأمن المركزي. وتلا ذلك مرسوم رئاسي آخر صدر في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، أُعلن فيه رسمياً إعادة هيكلة وزارة الداخلية، بما في ذلك تغيير اسم قوات الأمن المركزي وتسميتها قوات الأمن الخاصة. وصدر مرسوم آخر في ١٠ نيسان/أبريل، وأُعلن فيه عن عزل قائدي كل من الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الأولى.

الميليشيات القبلية الموالية للحكومة

١٦ - تُعد الميليشيات المسلحة الموالية للحكومة (المعروفة باسم الجيش الشعبي) قوات احتياط ذات أسس قبلية تدعمها الحكومة، وهي قوات تقوم في أوقات النزاع بحشد عناصرها لدعم القوات المسلحة اليمنية. ويفتح مجلس الدفاع الوطني مراكز للتجنيد ويقيم معسكرات للتدريب العسكري دعماً للقوات المسلحة اليمنية. وتوفر وزارة الدفاع لهذه القبائل التدريب والأسلحة والمرتبات، وتعين ضباطا من الجيش النظامي لقيادة وحدات الجيش الشعبي. وكانت هذه القوات المسلحة ذات الأسس القبلية قد حُشدت لقتال جماعة الحوثيين المسلحة خلال الموجات الست من النزاع، كما ساندت الرئيس السابق صالح خلال الاضطرابات الأهلية. وقامت اللجان الشعبية التي أنشأتها القبائل والمسؤولون الحكوميون من محافظات الجنوب بدعم القوات المسلحة اليمنية في الهجمات التي شنتها على تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة وأدت إلى استعادة السيطرة على أبين.

جماعة الحوثيين المسلحة

١٧ - تتمركز جماعة الحوثيين المسلحة، ويسميها أعضاؤها أنصار الله، في محافظة صعدة، ويقودها عبد الملك الحوثي. وهذه الجماعة على مذهب الزيدية، وهي فرقة من المسلمين الشيعة سُميت على اسم زيد ابن علي، حفيد الحسين بن علي. وقد ظهرت حركة الحوثيين إلى الوجود، وهي أقلية دينية، على الحدود مع المملكة العربية السعودية، سعياً إلى نيل الاستقلال الذاتي عن دولة اليمن ورفع المظالم الاقتصادية والاجتماعية والتخلص من التهميش الذي مورس هناك عبر التاريخ.

١٨ - وتمكنت جماعة الحوثيين المسلحة، بعد عدة انتفاضات مسلحة على القوات المسلحة اليمنية منذ عام ٢٠٠٤ وست موجات من النزاع، من السيطرة على محافظة صعدة كاملة، بل وتمكنت من التوغل في أجزاء من المحافظات المجاورة، عمران والجوف وحجة.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، وقّعت الجماعة على اتفاق لوقف إطلاق النار مع الحكومة، ولا يزال العمل جاريا بالاتفاق.

تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة

١٩ - إن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية جماعة مسلحة تشكلت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعد اندماج تنظيم القاعدة في اليمن وتنظيم القاعدة في المملكة العربية السعودية. وهي منظمة متمردة مقاتلة تُعد من توابع تنظيم القاعدة. وفي أيار/مايو ٢٠١١، وبعد مصادمات مسلحة عنيفة مع القوات المسلحة اليمنية، تمكن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، إلى جانب جماعة أنصار الشريعة، وهي جماعة متمردة مقاتلة محلية المنشأ، من السيطرة على محافظة أبين. وأسفرت تلك التطورات عن إخراج ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠٠ شخص من ديارهم حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، تاريخ استعادة الحكومة السيطرة. وواصل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والمنتسبون إليه شن الهجمات على الطريقة الإرهابية في محافظتي شبوة وأبين، وأعلن التنظيم مسؤوليته أيضاً عن الهجوم الانتحاري الذي وقع في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ وقتل فيه أكثر من ١٠٠ من عناصر الجيش وجرح أكثر من ٢٠٠ آخرين، كانوا يجرون التمرينات استعداداً للعرض العسكري الذي كان سيُقام احتفالاً بيوم الوحدة اليمنية.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة على الأطفال

٢٠ - لقد كان للاضطرابات الأهلية التي اندلعت في شباط/فبراير ٢٠١١ تأثير شديد على السكان في اليمن، ولا سيما الأطفال. ومنذئذ والأمم المتحدة وشركاؤها يلاحظون وجود عناصر مسلحة في شوارع كبريات المدن، بما في ذلك انضمام الأطفال على نحو مكشوف إلى مختلف القوات والجماعات المسلحة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، ساهم نقل السلطة سلمياً وبدء فترة الانتقال التي تدوم سنتين في انخفاض أعمال قتل الأطفال وتشويههم بسبب الذخيرة الحية، سواء في تقاطع النيران المتبادلة أو من خلال القصف العشوائي، في المدينتين الرئيسيتين صنعاء وتعز. غير أن الانتهاكات الأخرى، ومنها تجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض عسكرية، يبدو أنها في تزايد، ولا سيما في محافظة أبين ومدينة صنعاء. وزادت على وجه الخصوص الخسائر البشرية في صفوف الأطفال بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات في مناطق النزاع في صعدة وأبين، ووصلت إلى ذروتها في الربع الثالث من عام ٢٠١٢ بعد عودة المشردين داخليا إلى المناطق الكثيفة التلوث بالذخائر

غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات. ولوحظ انخفاض حاد بعد ذلك في المناطق التي سُمح لأفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام بدخولها فقامت تلك الأفرقة بإزالة الألغام منها.

٢١ - ولم يبدأ الإبلاغ عن أحداث الاغتصاب والعنف الجنسي إلا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يُرجح أن يكون عائداً إلى تحسن فرص وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع وتعزيز قدرة الأمم المتحدة وشركائها على التفاعل مع المجتمعات المحلية. ويُعتقد بصفة عامة أن الاغتصاب والأشكال الأخرى للعنف الجنسي لا يُبلغ عنها بالشكل الكافي في اليمن، لأن من مورس عليهم الاغتصاب يُلامون في غالب الأحيان ويُنبذون إذا عرف الناس بما تعرضوا له.

التحديات المتعلقة بالتحقق من الحالات

٢٢ - ظلت الأمم المتحدة تواجه في اليمن تحديات في رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة على الأطفال والإبلاغ عنها، وخاصة في عام ٢٠١١ لما كان النزاع والاضطرابات الأهلية في أشد حالاتهما، ولم يكن قد أُنشئ بعد آلية رسمية للرصد والإبلاغ، وكان معظم الموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني قد تم إجلاؤهم، وكانت البيئة الاجتماعية خاضعة للتجاذبات السياسية بوجه عام. وكان لهذه الظروف تأثير على عمل الشركاء المنفذين المحليين، وفي الوقت نفسه، أدى النزاع المسلح الدائرة رحاه في عدد من المحافظات، مثل أبين وحجة والجوف وصعدة، إلى عرقلة الجهود الرامية إلى رصد الانتهاكات الجسيمة والحصول على البيانات والمعلومات الموثوق بها.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت الأمم المتحدة ٨٤ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم. وقد تحققت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ من ٦٩ من هذه الحالات، وكلها تتعلق بأولاد تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٧ سنوات.

القوات المسلحة اليمنية

٢٤ - جندت القوات المسلحة اليمنية ٣٨ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة (جند منهم الحرس الجمهوري ١٦ طفلاً، والفرقة المدرعة الأولى ١٤ طفلاً، والشرطة العسكرية خمسة أطفال، وقوات الأمن المركزي ثلاثة أطفال). واستندت التقارير المتحقق منها أساسا إلى شهادات مباشرة مستقاة من أطفال لا يزالون في الخدمة الفعلية، سواء

في مدينة صنعاء أو محافظة أبين، منهم ولدان تستخدم القوات المسلحة اليمنية أحدهما طباخا والآخر خادما، وأطفال يحرسون نقاط التفتيش.

٢٥ - وحتى وإن كانت الحالات المبلغ عنها والمتحقق منها محدودة العدد، فإنه يُعتقد أن القوات المسلحة اليمنية لا تزال تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم في مدينة صنعاء على وجه الخصوص، وفي محافظات عدن وأبين وصعدة كذلك. ففي عام ٢٠١١، والاضطرابات الأهلية على أشدها، شوهد أطفال مسلحون في الزي العسكري غير ما مرة يحرسون نقاط التفتيش العسكرية أو يحمون المتظاهرين في كبريات المدن، مثل صنعاء وتعز. وفي عام ٢٠١٢، وحتى وإن قل عدد من شوهد من الأطفال المسلحين وهم يحرسون نقاط التفتيش أو يقومون بمهام أمنية، فقد زادت حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم المبلغ عنها مع توسع قدرات الأمم المتحدة في مجال الرصد.

٢٦ - وقد أدت حملات التجنيد الرامية إلى زيادة حجم القوات المسلحة اليمنية، إلى جانب عدم كفاية إجراءات التثبت، وانسداد الآفاق الاجتماعية والاقتصادية أمام الأطفال بوجه عام، إلى انضمام كثير من الأطفال دون سن الثامنة عشرة بالجيش. فمن الأطفال من اجتذبهم الأمل في الحصول على مرتب منتظم، ومنهم آخرون انضموا إلى الحرس الجمهوري لمناصرة الرئيس، أو انضموا إلى الفرقة المدرعة الأولى لمناصرة ''الثورة''. وتلقى الأطفال في بعض الأحيان تسهيلات في تجنيدهم من وسطاء من بين الضباط العسكريين والأقارب ممن هم في صفوف الجيش والشيوخ المحليين (زعماء دينيون)، بطرق منها استعمال شهادات ميلاد أو بطاقات هوية مزيفة.

٢٧ - ويخشى بعض الأطفال ممن أجريت معهم مقابلات من أن يتعرضوا لأعمال انتقامية على يد القوات المسلحة اليمنية إذا ما تبين لها أنهم أدلوا بمعلومات كاذبة عن أعمارهم. وفي الوقت نفسه، يُتوقع في العادة من الأطفال أن يتولوا في سن مبكرة مسؤوليات مثل التي يتولاها الكبار، ويُتوقع من الأولاد أن يحملوا الأسلحة النارية ليحموا القبيلة أو العشيرة.

٢٨ - وأكد كثير من الأولاد وجود أطفال آخرين في صفوف القوات المسلحة اليمنية، الأمر الذي قد يكون دليلاً على أن الظاهرة أكثر انتشارا مما يبدو. ولا يزال طفلان ممن تم التحقق من أنهم لم يعودوا في الخدمة الفعلية يتلقيان مرتبا شهريا ويحضران التدريبات العسكرية ويقومان أحياناً بحراسة نقاط التفتيش لحساب القوات المسلحة اليمنية في إجازات نهاية الأسبوع أو في الإجازات الأخرى.

جماعة الحوثيين المسلحة

٢٩ - لا تزال الأمم المتحدة تواجه وشركاءها تحديات في رصد الانتهاكات التي ترتكبها جماعة الحوثيين المسلحة بوجه عام، وفي جمع المعلومات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم بوجه خاص، كما تواجه تحديات في تلقي التقارير التي تبلغ عن تلك الانتهاكات. ويعزى هذا الأمر إلى مجموعة من العوامل، منها ضيق المجال المتاح للعمل الإنساني ولوصول المساعدات الإنسانية، وتبرُّم أعضاء الأسرة والعشيرة من الإبلاغ عن هذه الانتهاكات، وتشبع الأسر والمنظمات غير الحكومية المحلية المتمركزة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعة المسلحة بثقافة لا ترى غضاضة في انضمام الأطفال إلى صفوف الحوثيين. إضافة إلى ذلك، فالأطفال أنفسهم لا يرون في ارتباطهم بالحوثيين انتهاكاً جسيماً لحقوقهم، بل يعتبرون ذلك قياما بواجب حماية الأرض والنفس والأهل. بيد أن الأمم المتحدة لاحظت في عام ٢٠١١ أن حملة نُظمت لتجنيد الأفراد، بمن فيهم الأطفال، لحراسة نقاط التفتيش في مدينة صعدة والقتال ضد المجموعات القبلية المسلحة في محافظة الجوف المجاورة.

٣٠ - وتمكنت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ من التحقق من أربع حالات مبلغ عنها لتجنيد جماعة الحوثيين أطفالاً واستخدامهم في محافظة حجة، وهي منطقة تسيطر عليها الحكومة. فجميع الأطفال كانوا مسلحين ويحرسون إما نقاط تفتيش أقامتها الجماعة المسلحة وإما مراكز للإسعافات الأولية تستخدمها هذه الجماعة.

الميليشيات القبلية الموالية للحكومة

٣١ - تم التحقق من حالات أُبلغ عنها في الميليشيات المسلحة الموالية للحكومة، وتتعلق بثلاثة أولاد (يبلغون من السن ١٣ سنة و ١٦ سنة و ١٧ سنة) جندتهم لجنة المقاومة الشعبية في محافظة أبين التي كانت تساند العمليات العسكرية التي قامت بها الحكومة في المنطقة، واستخدمتهم في حراسة نقاط تفتيش.

جماعة أنصار الشريعة

٣٢ - تحققت الأمم المتحدة في اليمن من حالات أُبلغ عنها وتتعلق بما عدده ٢١ طفلاً جندتهم جماعة أنصار الشريعة، وكلهم أولاد من محافظة أبين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة. وفي عام ٢٠١١، كان الإبلاغ عن حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم محدوداً شيئا ما بالنظر إلى تعثر الرصد بسبب تقييد الوصول إلى المناطق المعنية وتخوف الأسر والأهالي من الإبلاغ عن هذه الانتهاكات. وفي عام ٢٠١٢، أدى تحسن قدرات الرصد وسبل الوصول إلى أبين إلى زيادة عدد الحالات المتحقق منها للأطفال الذين جندتهم جماعة أنصار

الشريعة واستخدمتهم، حيث شكلت تلك الحالات نحو ٣٠ في المائة من مجموع الحالات التي تم التحقق منها. ومن أولئك الأطفال البالغ عددهم ٢١ طفلا، لقي طفلان حتفهما في القتال، وتعرض ثلاثة للتشويه، وعاد اثنان كل إلى بيت أسرته، والباقون لا يزالون مرتبطين بالجماعة. ومما دفع كثيراً من الأولاد إلى الانضمام إلى الجماعة المسلحة تلقيهم وعوداً بحياة أفضل وبمكافآت نقدية، إضافة إلى مقولات إسلامية مؤداها أن مصيرهم إلى الجنة مباشرة. وكان بعضهم تحت تأثير المخدرات، وجُند ثلاثة منهم لأغراض الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأُرسل آخرون إلى دماج في محافظة صعدة لمقاتلة جماعة الحوثيين المسلحة، وقاتل العديد منهم ضد القوات المسلحة اليمنية في أبين، في حين عمل آخرون جواسيس وحراساً وعمال لوجستيات (شراء وبيع الأسلحة والأغذية والمياه).

باء – قتل الأطفال وتشويههم

٣٣ - وثقت الأمم المتحدة في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات إبلاغ تتعلق بما عدده ٥٦٤ طفلاً، قُتل منهم ١٣٥ طفلاً (١١١ ولدا و ٢٤ بنتا) وتعرض ٤٢٩ منهم للتشويه (٣٧٠ ولدا و ٥٩ بنتا). ومن ضمن هذه الحالات، تم التحقق من ٢٩٠ حالة، منها ٧٩ حالة لأطفال قتلوا (٦٢ ولدا و ١٧ بنتا) و ٢١٠ حالات لأطفال تعرضوا للتشويه (١٨٠ ولدا و ٣٠ بنتا). ومعظم الحالات التي لم يُتحقق منها حدثت في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، حين أُبلغ عن حالات ٢٧٤ طفلاً إما تعرضوا للقتل (٤٩ ولدا و ٧ بنات) أو التشويه (١٩٠ ولدا و ٢٨ بنتا). ولم يتسن التحقق من هذه الحالات بسبب ما ذُكر أعلاه من صعوبات اعترضت أعمال الرصد في تلك الفترة.

٣٤ - وتواجَه صعوبة في تحديد هوية الجناة المسؤولين عن قتل الأطفال أو تشويههم. إذ يُجهل هوية الجاني في ٥٣ في المائة من الحالات الموثقة التي تشمل ١٥٧ طفلاً (١٣١ ولدا و ٢٦ بنتا) تعرضوا للقتل أو التشويه، بالنظر أساسا إلى ارتفاع عدد الأحداث المتصلة بالألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وتم التحقق في الفترة المشمولة بالتقرير مما مجموعه ٨٩ حالة (٧٢ ولدا و ١٧ بنتا) تتعلق بقتل الأطفال أو تشويههم على يد القوات المسلحة اليمنية (المشكلة من الحرس الجمهوري، والفرقة المدرعة الأولى، وقوات الأمن المركزي، والشرطة العسكرية): قُتل ٢٦ طفلا (١٩ ولدا و ٧ بنات)، وتعرض ٦٣ طفلا (٥٣ ولدا و ١٠ بنات) للتشويه. وبالإضافة إلى ذلك، كان تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة مسؤولين عن مقتل ١٣ طفلا (١٠ أولاد و ٣ بنات) وتشويه ١٦ طفلاً (كلهم أولاد)، وكانت مجموعة الحراك

المسلحة مسؤولة عن مقتل طفل واحد وتشويه ٦ أطفال (٥ أولاد وبنت واحدة)، وكانت جماعة الحوثيين المسلحة مسؤولة عن مقتل اثنين من الأولاد.

٣٥ - ويُعزى ما مجموعه ٩٧ من الإصابات في صفوف الأطفال (٨٦ ولدا و ١١ بنتا) إلى مختلف أنواع الأسلحة المتفجرة. فمن الأطفال الضحايا من قُتل ومنهم من جُرح بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ولقي أربعة أطفال حتفهم نتيجة هجمات انتحارية بالمتفجرات (ثلاثة في أبين ورابع في محافظة البيضاء). ولا يزال الجناة غير معروفين في ٣٩ حالة، في حين تفيد التقارير أن الجناة في ثلاث حالات أخرى من أعضاء تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة. ومن ضمن ٩٧ طفلا مصاباً، قُتل ٢٣ ولدا وبنت واحدة، وشُوه ٦٣ ولدا و ١٠ بنات. وتُعزى غالبية هذه الحالات إلى أحداث تتعلق بالذخائر غير المنفجرة سقط فيها ٧١ ضحية في صفوف الأطفال من من قتلوا (١٣ ولدا وبنت واحدة) أو شوهوا (٥٠ ولدا و ٧ بنات). ووقع ٦٥ في المائة من هذه الحوادث في محافظة أبين، حيث تضرر منها ٤٦ طفلا، قُتل منهم ٨ (كلهم أولاد) وشوه ٣٨ (٣٦ ولدا وبنتان). فعلى سبيل المثال، قام صبي في الثانية عشرة من العمر يري أصحابه قطعة من الذخائر الحربية، فانفجرت القطعة وأصابت الصبي وتسعة أولاد آخرين بجروح، وكان ذلك في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ووقع حادث آخر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عندما عاد طفلان إلى البيت بقطعة من الذخائر الحربية فانفجرت فيهما مودية بحياة الصبي البالغ من العمر ١٢ سنة وملحقة جروحا بالغة بشقيقه ذي الأربع سنوات. وقد زاد عدد الحوادث التي فيها أطفال وألغام وذخائر غير منفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات في أعقاب عودة المشردين داخليا إلى أبين بعد حزيران/يونيه ٢٠١٢ عندما استعادت الحكومة السيطرة على المنطقة. وراح ٥٩ طفلاً (٥٤ ولدا و ٥ بنات) ضحية لحوادث موثقة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى آذار/مارس ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٣٨ طفلاً (٣٢ ولدا و ٦ بنات) كانوا ضحايا لحوادث أُبلغ عنها قبل تموز/يوليه ٢٠١٢.

٣٦ - وأصيب ٧٠ طفلا آخر (٥٦ ولدا و ١٤ بنتا) بطلقات نارية، وكان ذلك في معظمه نتيجة وقوعهم في تقاطع النيران، مما أدى إلى مقتل ١٧ طفلا (١٣ ولدا و ٤ بنات) وتشويه ٥٣ طفلاً (٤٣ ولدا و ١٠ بنات). ووقع أكثر من نصف الحوادث في عدن (٦٠ في المائة)، وأُصيب فيها ٤٢ طفلا (٣٣ ولدا و ٩ بنات)، قُتل منهم ٨ أطفال (٦ أولاد وبنتان) وشُوه ٣٤ طفلاً (٢٧ ولدا و ٧ بنات). ففي حزيران/يونيه ٢٠١٢، على سبيل المثال، قُتل ولد يبلغ من العمر ١٦ سنة وجُرح ثلاثة أولاد تبلغ أعمارهم ١٣ و ١٥ و ١٧ سنة، عندما أطلقت قوات الأمن المركزي النيران على موكب جنائزي لولد كانت القوات المسلحة

اليمنية قد قتلته في وقت سابق. وفي ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٣، عندما نظم الحراك الجنوبي احتجاجات في عدن وقتَ مرور نحو عام على الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢، ألحقت قوات الأمن المركزي تشوهات بثلاثة أولاد في سن السادسة عشرة والسابعة عشرة كانوا ضمن المشاركين في المظاهرات. وبالإضافة إلى ذلك، أُصيب ثلاثة أطفال (بنت في سن الثانية عشرة وولد في سن السادسة عشرة وآخر في سن الرابعة عشرة) بجروح في خضم إطلاق قوات الأمن المركزي النار عشوائيا على المتظاهرين.

٣٧ - وقُتل ٢٥ طفلا آخر (٦ أولاد وبنت واحدة) أو شُوِّهوا (١٥ ولدا و ٣ بنات) في القصف العشوائي. ففي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١١، على سبيل المثال، أُصيب ثلاثة إخوة بجروح بليغة عندما احتموا بالقرب من بيتهم خلال قصف عنيف شنه الحرس الجمهوري على قريتهم في مديرية نهم من محافظة صنعاء، وأصيب أربعة أولاد (تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٣ سنة) بتشوهات في محافظة شبوة وهم يلعبون كرة القدم في منطقة عارية على مقربة مما يُدَّعى أنه مخبأ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية تعرض لقصف على يد القوات المسلحة اليمنية.

٣٨ - وسقط ١٩ طفلاً (١٥ ولدا و ٤ بنات) بين قتيل (ولد واحد) ومصاب بتشوهات (١٤ ولدا و ٤ بنات) من جراء شظايا القذائف. ففي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢، على سبيل المثال، أُصيب خمسة أولاد (في سن ١١ و ١٢ و ١٣) كانوا يلعبون على قارعة الطريق بجروح من شظايا قنبلة ألقتها القوات المسلحة اليمنية في غارة جوية أصابت سيارة لبعض أنصار جماعة أنصار الشريعة في محافظة شبوة.

٣٩ - وقُتل أربعة وعشرون طفلا (٦ أولاد و ٦ بنات) أو شُوِّهوا (١٢ ولدا) بسبب قنابل أُلقيت من الجو. وتم التحقق من أن ٨ من هذه الحوادث راح ضحيتها أطفال بسبب هجمات شُنت بطائرات بلا طيار على مخابئ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة في أبين وشبوة والبيضاء، فأدت إلى مقتل ستة أطفال (٥ أولاد وبنت واحدة) وتشويه ٨ أطفال (٧ أولاد وبنت واحدة). ومن الحوادث الأخرى تشويه ولد في الثانية عشرة أُصيب بجروح بالغة بسبب قنبلة أُلقيت من الجو بينما كان الولد يلعب كرة القدم في العراء في مديرية خنفر بمحافظة أبين في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٠ - وسقط ١٢ طفلاً (١٠ أولاد وبنتان) بين قتيل (ولدان اثنان) ومصاب بتشوهات (٨ أولاد وبنتان) من جراء تفجيرات بالقنابل. ففي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، على سبيل المثال، أُصيب ولد في السابعة عشرة وهو يتبضع في السوق بجروح خطيرة بعد انفجار قنبلة

في مديرية كريتر في عدن. ولم تُعرف هوية الجناة سوى في حالة واحدة. وتتعلق هذه الحالة بحادث ارتكبه أحد أعضاء قوات الأمن المركزي، وأدى إلى تشويه ستة أطفال.

٤١ - وسقط أحد عشر طفلاً (١٠ أولاد وبنت واحدة) بين قتيل (ولد واحد) ومصاب بتشوهات (٩ أولاد و بنت واحدة) من جراء هجمات بالقنابل. ففي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، قام عضو سابق في جماعة أنصار الشريعة، ٤٠ سنة، وكان من باعة القات، بسحب إبرة قنبلة في أحد الأسواق الواقعة في مديرية رصد بمحافظة أبين، فقُتل في الانفجار خمسة أفراد، منهم الفاعل نفسه، وولد في عامه السابع، وجُرح ستة أولاد في سن ٤ و ١١ و ١٥ و ١٧.

٤٢ - وأما بقية الحوادث فقد سقط فيها سبعة أولاد بين قتيل ومصاب بتشوهات بسبب نيران المدفعية، كما قُتل خمسة أطفال أو أُصيبوا بتشوهات في هجمات بمدافع الهاون. ونُسبت حالتان إلى القوات المسلحة اليمنية وحالة واحدة إلى جماعة أنصار الشريعة وحالة أخرى إلى جهة مجهولة. ووقع حادث في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في مديرية أرحب بمحافظة صنعاء، عندما أطلقت دبابة للحرس الجمهوري قذيفة مدفعية أصابت مجموعة من الأطفال كانوا يلعبون في الخارج، فقتلت ثلاثة أولاد (في عمر ٩ و ١٤ و ١٧) وجرحت ثلاثة أولاد آخرين في سن الثانية عشرة، وطفلا في سن الثامنة. ووقع حادث بمدفع هاون (لم تعرف هوية من كان وراءه) في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢ في مديرية لودر بمحافظة أبين، حيث أُصيبت محطة كهرباء وجُرح ولد كان مارا بالمكان.

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع ٧٥ في المائة من الحوادث التي مست ٢١٩ طفلا (١٩٠ ولدا و ٢٩ بنتا) في المحافظات الجنوبية، أبين (١١١ ولدا و ١١ بنتا) وعدن (٤٨ ولدا و ١٢ بنتا) ولحج (١٣ ولدا و ٤ بنات) وشبوة (١٥ ولدا وبنت واحدة) والضالع (٣ أولاد وبنت واحدة). ووقعت ثاني أعلى نسبة من الحوادث في محافظات الوسط والغرب، حيث أُبلغ عن وقوع حوادث مست ٥٣ طفلاً في مدينة صنعاء ومحافظات صنعاء وتعز وحضرموت والبيضاء. وأُبلغ عن ١٨ من الحوادث مست ١٣ ولدا و ٥ بنات في المحافظتين الشماليتين حجة وصعدة.

جيم - الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الخطيرة

٤٤ - وثقت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ تقارير تتحدث عن أن نحو ١٠٠ بنت في أبين زُوجن قسرا لقادة أو أعضاء في جماعة أنصار الشريعة في العام الماضي لما كانت الجماعة المسلحة تسيطر على محافظة أبين. غير أن الأمم المتحدة لم تستطع التحقق سوى من سبع حالات تتعلق بسبع بنات تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٧ سنة. وُدفع مهر يصل أحياناً

إلى ٠٠٠ ٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأسر بعض البنات، هي التي لا يتعدى متوسط دخلها الشهري ١٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. وفي حالات أخرى، بما في ذلك حالتان من الحالات التي تم التحقق منها (بنتان في سن ١٥ و ١٧ سنة)، كانت البنات هبات من إخوتهن الذين سُمح لهم بالانضمام إلى الجماعات المسلحة. ومعظم هؤلاء البنات من مديريات يافع ولودر وخنفر في محافظة أبين.

٤٥ - ولقد حبل الكثير من البنات بعد زواجهن من أعضاء الجماعة المسلحة. ولا تجرؤ البنات ولا أسرهن على الإبلاغ عن الانتهاكات لعدد من الأسباب منها الخوف من التعرض لانتقام فلول الجماعة المسلحة التي لا تزال موجودة في أبين. وفي كل حالة من الحالات السبع التي تم التحقق منها، قالت الزوجات إن الأزواج تخلوا عنهن وعن الأولاد عند فرارهم من أبين بعد الهجوم الذي شنته الحكومة.

٤٦ - وحتى وإن كان من الصعب إعطاء تقديرات للظاهرة، تورد التقارير أن الأولاد يتزايد تجنيدهم على يد جماعة أنصار الشريعة لأغراض الاستغلال والاعتداء الجنسيين. فقد تأكد أن ثلاثة أولاد جندتهم جماعة أنصار الشريعة بعد أن رمتهم مجتمعاتهم بالعار لتكرر اعتداء الرجال عليهم جنسيا بانتظام. واستخدمت الجماعة المسلحة هؤلاء الأولاد جواسيس وعمال لوجستيات، إضافة إلى تعرضهم مرارا للاستغلال الجنسي. وقد غادر اثنان منهم الجماعة المسلحة ليعودا إلى أسرتيهما، ويتلقيان حاليا المساعدة الضرورية لتعافيهما. ويُرجح كثيرا أن هذه الظاهرة لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي خوفاً من التعيير بالعار في المجتمع.

دال - اختطاف الأطفال

٤٧ - إن عدد التقارير المؤكدة لحالات اختطاف الأطفال على يد القوات والجماعات المسلحة عدد محدود. فقد وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير خمسة تقارير عن الاختطاف، تم التحقق من أربعة منها (تتعلق جميعها بأولاد). ويتعلق أحد هذه التقارير بولد في عامه الثامن كان برفقة أبيه الذي يعمل طباخا في معسكر للجيش في أبين. وقد اختطفتهما جماعة أنصار الشريعة عندما هاجمت هذه الجماعة المسلحة المعسكر، مما أسفر عن مقتل بعض الجنود. ولا يزال مصير الأب وابنه مجهولا. واختطف الحوثيون ولدا آخر وُجد فيما بعد ميتا في منطقة عاهم، على طريق حرض بمحافظة حجة. وأما الولدان الآخران فشقيقان اختطفتهما مجموعة مسلحة مجهولة في مديرية خولان بمحافظة صنعاء.

هاء – الهجوم على المدارس

٤٨ – وأُبلغ في المجموع عن ٢٤٢ هجوما على المدارس. وتعذر التحقق من ثلاثة من هذه الحوادث فقط. ووقعت هذه الأحداث أساسا في مدينة صنعاء (٩٤ هجوما) ومحافظة أبين (٤٥ هجوما) ومحافظة صنعاء (٨٨ هجوما)، وكذلك في محافظات عدن وحجة وحضرموت ولحج وصعدة وتعز. وقد قامت وزارة التعليم، إلى جانب مجموعتي التعليم وحماية الطفل التابعتين لفريق الأمم المتحدة القطري بإجراء تقييمات سريعة للهجمات في مدينة صنعاء ومحافظتي صنعاء وتعز شملت ٣٤٨ مدرسة خلال الاضطرابات الأهلية وبعدها في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٢.

٤٩ – وشملت الهجمات المبلغ عنها ١١٠ من حوادث التدمير المادي للمدارس، بما في ذلك المدارس التي تعرضت للقصف، وخصوصا في مدينة صنعاء (٥٢ هجوما) في ذروة الاضطرابات الأهلية حيث أُصيبت المدارس في النيران المتبادلة بين القوات المسلحة اليمنية وجماعات المعارضة المسلحة. ووقع ٣٧ هجوما آخر في محافظة صنعاء، حيث تضررت المدارس من الاقتتال بين الحرس الجمهوري والمجموعات القبلية المعارضة المسلحة، وفي محافظة أبين، حيث أُبلغ عن وقوع ١٩ هجوما تم التحقق منها جميعا. ففي أبين، على سبيل المثال، أغلقت جماعة أنصار الشريعة الكثير من المدارس واحتلتها للاستخدام العسكري، في أثناء حملة القوات المسلحة اليمنية التي انطلقت في أوائل عام ٢٠١٢ واستمرت حتى حزيران/يونيه. وأدى ذلك إلى قصف ما لا يقل عن ١٩ مدرسة في أبين على أيدي القوات المسلحة اليمنية فيما يُقال، حيث تعرضت المدارس للتدمير الجزئي أو الكامل. ووقع حادث آخر في عدن.

٥٠ – وتم التحقق من ٧٩ حادثا من الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بتعرض الطلبة والمدرسين للتخويف والتهديد بسبب إلقاء القنابل الصوتية على المدارس وإطلاق النار بالقرب من المدارس. ووقعت الحوادث المتحقق منها أساسا في مدينة صنعاء (٢٣ هجوما) ومحافظة صنعاء (٥٠)، وكذلك في محافظات عدن وحضرموت وحجة ولحج وتعز. فمدرسة رابعة العدوية في مدينة صنعاء، على سبيل المثال، مدرسة للبنات كانت المظاهرت تجري على مقربة منها. وقد اشتد الخوف بكثير من البنات حتى ما عدن يطقن الذهاب إلى المدرسة بسبب ما كان يُسمع من إطلاق للنار بالقرب من المدرسة والرصاص الذي كان يتساقط في ساحتها.

٥١ – وتم التحقق من حادثين مبلغ عنهما يتعلقان بالهجوم على مدرسين وطلبة: واحد في تعز وآخر وقع في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، عندما اقتحمت جماعة الحوثيين المسلحة مدرسة الإمام الهادي في محافظة صعدة وطلبت الاحتفاظ بأحد أسراها داخل المدرسة بصفة مؤقتة.

وعندما رفضت إدارة المدرسة السماح للأسير بالدخول إلى مبنى المدرسة، فتحت الجماعة النار وأصابت أحد المدرسين بجروح.

٥٢ - وتم التحقق من ٤٦ هجوما من الهجومات التي احتلت فيها القوات والجماعات المسلحة المدارس واستخدمتها لأغراض عسكرية. ووقعت الهجمات أساسا في محافظة أبين (٢٥ هجوما) ومدينة صنعاء (١٧)، وكذلك في محافظتي حجة وصنعاء. فمدرسة الأندلس، على سبيل المثال، وهي مدرسة للبنات في مدينة صنعاء، احتلتها الفرقة المدرعة الأولى احتلالا جزئيا من الداخل والخارج، الأمر الذي حال دون سير العمل بالمؤسسة لما سببه حضور المجموعة المسلحة من خوف للطالبات. وأغلقت جماعة الحوثيين المسلحة مدرسة شاطئ البرد في محافظة حجة في آب/أغسطس ٢٠١٢ واستخدمتها في تخزين الأسلحة.

٥٣ - وتم التحقق من معظم الحوادث عن طريق عمليات تقييم سريعة قامت بها السلطات اليمنية. ولم تُعرف هوية مرتكبي عدد كبير من الحوادث (١٣٧)، والبقية تقارير تزعم وقوع حوادث منها ٥١ حادثا يُعزى إلى القوات المسلحة اليمنية، منها ٣٦ حادثا يُعزى إلى الفرقة المدرعة الأولى. ونُسبت الحوادث المتبقية إلى جماعة أنصار الشريعة (٢٦)، والمجموعات المسلحة القبلية (١٩)، وجماعة الإصلاح المسلحة (١١)، وجماعة مسلحة تابعة للحوثيين (٣).

واو - الهجوم على المستشفيات

٥٤ - أُبلغ عن وقوع ١٨ هجوما على المستشفيات، وتم التحقق من ١٧ منها. ووقعت تسع من هذه الهجمات في حجة، وثلاث في تعز، واثنتان في عدن، وواحدة في أبين، وواحدة في مدينة صنعاء، وأخرى في حضرموت.

٥٥ - ومن هذه الهجمات أربع اعتداءات مادية على المستشفيات بالقصف والغارات الجوية في تعز وأبين ومدينة صنعاء. فقد تعرض مستشفى الجمهورية في مدينة صنعاء لتدمير جزئي في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١؛ وقُتل في اليوم نفسه اثنان من موظفي القطاع الطبي في ساحة التغيير بصنعاء بينما كانا يساعدان جرحى من المتظاهرين حسب ما أُفيد. وفي أبين، تعرض مستشفى الرازي لتدمير جزئي بسبب قصف جوي نفذته القوات المسلحة اليمنية في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأدى الحادث إلى تشويه طفلين. وفي تعز، تم التحقق من هجومين شُنا على مستشفيين في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وكان أحد الهجومين على مستشفى الثورة الذي احتله الحرس الجمهوري منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر. واستُخدم المستشفى قاعدة للعمليات العسكرية بينما تواصل توفير العلاج

للمرضى؛ وتعرض المستشفى بعد ذلك لهجوم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقيل إن ذلك كان على يد مجموعات معارضة مسلحة.

٥٦ - وفي حجة، كانت جماعة الحوثيين المسلحة مسؤولة عن الهجمات التسع كلها، بما في ذلك حادث تعرض فيه موظفو القطاع الصحي للترهيب وثمانية حوادث احتلت فيها الجماعة المسلحة مرافق و/أو استخدمتها لأغراض عسكرية. وأدت الهجمات إلى إغلاق ثمانية مراكز صحية، بما في ذلك مركزان تدعمهما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكانا يقدمان الرعاية العلاجية للمرضى الخارجيين، ويوفران إعانات تغذوية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وأدى إغلاق هذه المراكز إلى الإضرار بنحو ٠٠٠ ٥ طفل في المنطقة.

٥٧ - وتعرض موظفو القطاع الطبي إلى هجمتين في عدن وهجمة في حضرموت من فعل قوات الأمن المركزي التي اقتحمت مستشفيات بالقوة للبحث عن مرضى. وفي عدن، تعرض موظفو القطاع الصحي للتخويف بإطلاق النار عشوائيا من جانب قوات الأمن المركزي لدى دخولها المستشفى؛ وأدى هذا الحادث إلى مقتل ولد كان يبيع الفاكهة أمام المستشفى فوقع في تقاطع النيران.

زاي - منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال

٥٨ - تحققت الأمم المتحدة في اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ٤٦ حادثا من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية، منها ٢٣ حالة تتصل باختطاف مركبات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية. ففي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على سبيل المثال، اختُطفت شاحنة تابعة لمنظمة غير حكومية كانت محملة بكميات قدمتها اليونيسيف من المياه ولوازم الصرف الصحي، اختطفتها مجموعات قبلية مسلحة عند نقطة تفتيش غير قانونية في محافظة حجة.

٥٩ - ووقعت سبعة حوادث أخرى من حوادث اختطاف العاملين في المجال الإنساني بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٢ في مدينة صنعاء ومحافظات عمران والحديدة ولحج والمحويت ومأرب وصعدة، ومست ما مجموعه ١٩ موظفا. وقد خُطف في أحد تلك الحوادث خمسة موظفين دوليين وموظفين وطنيين اثنين، خطفتهم مجموعة قبلية مسلحة؛ وقد أُفرج عن العاملين في المجال الإنساني بعد عدة أيام دون أن يمسهم سوء.

٦٠ - وورد أحد عشر تقريرا يفيد بتعرض موظفين تابعين للأمم المتحدة أو لمنظمات دولية غير حكومية للتهديد أو الاعتقال والترهيب، وتم توثيق الحوادث والتحقق منها. وأدى

أحد تلك الحوادث إلى إجلاء موظف دولي، بينما في حادث آخر قامت قوات مسلحة تابعة للحكومة باعتقال موظفين تابعين للأمم المتحدة واحتجاز مركبتهم.

٦١ - وتم التحقق في الفترة المشمولة بهذا التقرير من خمسة حوادث أُعيق فيها وصول المساعدات الإنسانية، مما حال دون الوصول الآمن ودون عوائق إلى محافظتي أبين وصعدة. وظل الوصول متعذراً إلى محافظة أبين من بداية الفترة المشمولة بالتقرير حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، عندما استعادت القوات المسلحة اليمنية السيطرة على المحافظة على إثر هجوم عنيف شنته على تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجماعة أنصار الشريعة. وعلاوة على ذلك، أخذ المشردون داخليا يعودون إلى أبين اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٢، غير أن وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات والكمائن المتفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة يشكل خطرا كبيرا على قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى قدرة الوكالات الإنسانية على إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة إلى المناطق الشديدة الخطورة، مثل مديرية زنجبار وما حولها.

٦٢ - وفي محافظة صعدة، فرض الحوثيون حصاراً على قرية دماج استمر من منتصف تشرين الأول/أكتوبر حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتسبب القتال في تعطيل الخدمات الاجتماعية الأساسية، مما ألحق ضرراً شديداً بالسكان البالغ عددهم ٠٠٠ ١٢ نسمة. وعلاوة على ذلك، كان الحوثيون مصدرا لعدد من التحديات، حيث فرضوا شروطاً على المساعدات الإنسانية، مثل فرض قيود على التوظيف، والتوظيف الإلزامي لموظفين حكوميين، وفرض قيود على تحركات الأفراد والإمدادات داخل صعدة. وأدت القيود المفروضة إلى تضييق مجال العمل الإنساني أمام العديد من المنظمات؛ ونتيجة لذلك، فإن بعض الوكالات الإنسانية انسحبت الآن تماما من محافظة صعدة.

رابعاً - الحوار وخطط العمل

٦٣ - أُحرز تقدم ملموس في عام ٢٠١٢ في إشراك الأطراف المدرجة في القائمة في الحوار بهدف إعداد وتنفيذ خطط العمل تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الأطفال والتزاع المسلح.

٦٤ - وقد قامت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بزيارة إلى اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، واجتمعت مع الرئيس هادي وأعضاء في الحكومة، فضلا عن الجهات الفاعلة الرئيسية السياسية والعسكرية، بما في ذلك قيادة جماعة الحوثيين المسلحة، والفرقة

المدرعة الأولى، والمجموعات القبلية. وحصلت ممثلتي الخاصة على تعهدات من الحكومة اليمنية بوضع خطة عمل ملموسة ومحددة الجدول الزمني لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة اليمنية، مثلما تلقت من الحوثيين تعهدات بمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وصدر خلال زيارة ممثلتي الخاصة مرسوم رئاسي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم دون سن الثامنة عشرة؛ وأقرت الحكومة التزامات باريس بشأن ارتباط الأطفال بالقوات والجماعات المسلحة؛ ووافقت الحكومة على إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ كي تعمل باعتبارها المحفل المؤسسي الرئيسي لوضع خطة عمل مع حكومة اليمن من أجل التصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة اليمنية. وفي اليوم نفسه، عُين وزير الشؤون القانونية ليرأس اللجنة المشتركة بين الوزارات التي تتألف من وزير حقوق الإنسان ووزير الدفاع ووزير الداخلية. وتتلقى اللجنة الدعم التقني من اليونيسيف. وشُكل فريق عامل تقني تابع لهذه اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٣، واجتمع الفريق عدة مرات لإعداد مشروع خطة العمل، ولم يكن المشروع قد اكتمل بعد عند نهاية أيار/مايو ٢٠١٣.

٦٥ - وقد أفضت الزيارة المثمرة التي قامت بها ممثلتي الخاصة، وحوارها مع عبد الملك الحوثي، قائد جماعة الحوثيين المسلحة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، إلى الاتفاق على الشروع في حوار مع الأمم المتحدة في اليمن وفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بهدف تسريح الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة المسلحة وإعادة إدماجهم.

٦٦ - وأُحرز تقدم أيضا في عام ٢٠١٢ في اتجاه اعتماد وتنفيذ تشريعات وطنية تحظر تجنيد الأطفال وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. فقد قامت لجنة للإصلاح الوطني، بدعم من الأمم المتحدة، بإعداد وثيقة سياسة تشريعية بشأن تجنيد الأطفال، فاستعرضت الثغرات القائمة في التشريعات والسياسات والإجراءات، وقدمت توصيات للمواءمة مع المعايير القانونية الدولية. واستُعرضت خمسة قوانين عسكرية واقتُرحت لها تعديلات، بما في ذلك حظر التجنيد الطوعي للأطفال دون سن الثامنة عشرة، وتشديد العقوبات على من يجندون الأطفال، والقيام على نحو منهجي باتباع آليات تجنيد موحدة. ولا تزال هذه التعديلات تنتظر إقرارها من الحكومة، ثم التصديق عليها من البرلمان في عام ٢٠١٣.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وجه وزير الداخلية في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٢ رسالة إلى الشرطة والسلطات الحكومية المختصة الأخرى يأمرها بالتنفيذ التام لقانون هيئة الشرطة رقم ١٥ لعام ٢٠٠٠ الذي يحدد السن الأدنى للتجنيد في ١٨ سنة، ويوجب التسريح الفوري للمجندين الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.

خامسا – الدعوة وإجراءات الحماية ومتابعة توصيات الأمين العام واستنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراع المسلح

٦٨ – بدأ في اليمن العمل المنهجي لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها في عام ٢٠١١، وأُضفيَ الطابع الرسمي على هذا العمل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإنشاء فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ. وبُذلت جهود لتشجيع وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها المشتركة، بطرق منها بناء قدرات أكثر من ٨٠ فردا من العاملين على أرض الميدان من موظفين وقائمين بالرصد، وتوحيد الأدوات، وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وأمكن القيام بذلك، في جزء منه، من خلال المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل ومجموعة التعليم، حيث قامت المجموعتان بتيسير العمل. فقد قامت المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل ومجموعة التعليم ووزارة التعليم بعمليات تقييم مشتركة لظروف المدارس في مدينة صنعاء، ثم توسعت العملية لتشمل محافظتي تعز وصنعاء.

٦٩ – وبالنظر إلى ما ذُكر أعلاه من انقسامات بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، في أعقاب التوترات السياسية والقبلية، كان لا بد من مضاعفة الحيطة للتحقق من حياد ونزاهة عمليات الإبلاغ عن حوادث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. ولما كانت قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية اللازمة للقيام بهذا العمل قدرات محدودة، فقد تطلب الأمر تنفيذ أنشطة مكثفة للتدريب والتوجيه والإرشاد.

٧٠ – وبالإضافة إلى رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، قامت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعدد من أعمال الدعوة وتدابير الحماية البرنامجية، على النحو المبين أدناه:

جهود الدعوة

٧١ – بذلت جهات شتى ضمن منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدول الأعضاء المهتمة، جهودا كبيرة في مجال الدعوة لوضع حد للانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل في اليمن. وبالنظر إلى استمرار الاضطرابات على نطاق واسع، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١١ بعثة لتقصي الحقائق إلى اليمن، وقامت البعثة بجمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. واعتمد مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ التوصيات الواردة في التقرير الذي أعدته المفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/18/21)، ودعت هذه التوصيات الحكومة اليمنية على وجه التحديد إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، أوفدت مفوضية حقوق

الإنسان بعثة متابعة، ولاحظت البعثة استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات والجماعات المسلحة، وقتل الأطفال وتشويههم، وارتفاع عدد الأطفال ضحايا الحوادث المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة، فضلا عن الهجمات التي تُشن على المدارس. واعتمد مجلس حقوق الإنسان نتائج هذا التقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٧٢ - وقام مستشاري الخاص المعني باليمن بزيارة اليمن في مناسبات عديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وسلط الضوء في الإحاطات التي قدمها إلى مجلس الأمن على الاتجاهات المزعجة التي تشهدها ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن تفشي خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات على المدنيين، وخاصة الأطفال.

٧٣ - وكما ذُكر أعلاه، أفضت الزيارة التي قامت بها إلى اليمن ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى شحذ الهمم من جديد وإلى تعهد حكومة اليمن وجماعة الحوثيين المسلحة بالتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

٧٤ - وتعززت هذه الجهود بفضل الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى اليمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في ١٥ شباط/فبراير (S/PRST/2013/3)، الذي شدد فيه المجلس على ضرورة احترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، بما يتفق والالتزامات القانونية الدولية لليمن، ولا سيما ما يتعلق بحقوق المرأة والأفراد المنتمين للفئات الضعيفة، مثل الأطفال. ورحب المجلس في هذا الصدد بالتزام الحكومة بإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قوات الأمن اليمنية من خلال اعتماد وتنفيذ خطة عمل تمشيا مع قرار المجلس ١٦١٢ (٢٠٠٥).

الدعم النفسي الاجتماعي

٧٥ - قامت المجموعة الفرعية المعنية بحماية الطفل، بقيادة من اليونيسيف، وبالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمات المجتمع المدني، بتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لما عدده ٣٨٧ ٤٩٨ طفلا في المدارس وفي أماكن ملائمة للأطفال في المجتمعات المحلية. وتبين أن ٣٨٩ ١٣ طفلا من هؤلاء الأطفال يوجدون في حالة بالغة الضعف، فمنهم من كانوا ضحايا للعنف الجنسي، ومنهم من أُتجر بهم، ومنهم من لا صُحبة لهم أو المنفصلون عن أسرهم، وتلقى هؤلاء مساعدة متخصصة واستفادوا من إجراءات إحالة إلى جهات أخرى، بما في ذلك المساعدة القانونية. وفي المحافظات المتضررة من التراع، عدن وأبين وحجة ولحج وصعدة وصنعاء وتعز، تلقى نحو ٦ ١٢٦ من المدرسين التدريب ولُقنوا المعارف والمهارات اللازمة للقيام بعملية تعليمية محورها الأطفال وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال المتضررين.

الألغام والذخائر غير المنفجرة

٧٦ - تقوم اليونيسيف وشركاء آخرون، منذ منتصف عام ٢٠١١، وبالتعاون مع مركز الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالألغام في اليمن، بتنفيذ برنامج سريع للتوعية بمخاطر الألغام استفاد منه ٥٩٤ ١٣٣ من الكبار و ٥٠٢ ١٢٦ من الأطفال في المناطق المتضررة من النزاع في محافظات أبين وعدن وحجة ولحج وصعدة. وخُصص لليونيسيف وشركائها صندوق خاص للضحايا، وقد استُخدم الصندوق لمساعدة ٣١ من ضعاف الأطفال ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة عن طريق تغطية التكاليف المرتفعة للرعاية الطبية والنقل. ولكفالة التصدي بانتظام لمشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة، أعدت حكومة اليمن استراتيجية للبرنامج الوطني لمكافحة الألغام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ واعتمدتها في شباط/فبراير.

دعم التعليم

٧٧ - قامت مجموعة التعليم، بقيادة من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة، بدعم وزارة التعليم في تنفيذ حملة على الصعيد الوطني تحت شعار العودة إلى المدرسة بهدف تشجيع وتيسير الذهاب إلى المدارس والحد من أعداد المنقطعين عن الدراسة، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وخاصة بين الأطفال المتأثرين بالنزاع. وهُيئت خلال الحملة ٢٧٦ خيمة تُتخذ منها مدارس مؤقتة في عدن والحديدة وصعدة، وقُدمت مواد التعلم الأساسية ومجموعات اللوازم المدرسية لما عدده ٠٠٠ ٥٥٠ ١ من الأطفال المشردين داخليا وغيرهم من ضعاف الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، وُزع ٠٠٠ ٦٠ كتيبا و ٠٠٠ ٣٠ ملصقا في المجتمعات المتضررة للتوعية بقيمة التعليم وأهمية إرسال الأطفال إلى المدارس.

٧٨ - وفي عام ٢٠١٢، قامت اليونيسيف بإصلاح ٥٧ مدرسة في عدن ولحج كانت تؤوي المشردين داخليا، وأصلحت ١٩ مدرسة أخرى في أبين بعد عودة المشردين داخليا إلى محافظة أبين. وفي عام ٢٠١٣، تقوم مجموعة التعليم بوضع الخطط اللازمة لإصلاح ١٤٢ مدرسة تضررت من النزاع في أبين وعدن ولحج وصعدة وصنعاء، عن طريق منحة مقدمة من مبادرة عالمية معنية بالتعليم في البلدان النامية، وهي الشراكة العالمية من أجل التعليم.

سادساً - التوصيات

٧٩ - أرحب بالتزام حكومة اليمن والجهود التي تبذلها في أعقاب الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والزيارة التي قام بها مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأشجع الحكومة بقوة على تسريع

ما تبذله من جهود لمتابعة هذه الالتزامات ووضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل للتصدي لتجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الحكومية، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، وإلى التصديق على التعديلات المقترح إدخالها على القوانين العسكرية الخمسة ذات الصلة بالموضوع، وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذها الفعلي. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم التقني في هذا الصدد وفق المطلوب.

٨٠ - وأرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة، ولا سيما لجنة الشؤون العسكرية، من أجل الإسراع بإعادة هيكلة الجيش ووضع الإجراءات الملائمة للتحقق من السن في مراكز التجنيد، وفرز جميع المجندين دون السن القانونية. وأدعو الحكومة إلى ضمان التدقيق في الوحدة المدرعة الأولى التي تم تفكيكها في الآونة الأخيرة والحرس الجمهوري المدرجين في المرفق الأول لتقريري السنوي (A/67/845-S/2013/245)، لتفادي ضم أي طفل إلى صفوف الجيش.

٨١ - وأدعو أطراف النزاع كافة إلى الامتثال للقانون الدولي، واحترام حياد وسلامة المدارس والمستشفيات باعتبارها مناطق سلام، بما في ذلك ضمان الأمن لموظفي هذه المرافق.

٨٢ - وأرحب بما أعربت عنه جماعة الحوثيين المسلحة، أثناء الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، من التزام بأن تتعاون مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وبأن تواصل تعاونها معها في إعداد خطة عمل لوضع نهاية لتجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، انسجاماً مع قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠٠١). وأرحب بالجهود الأولية التي بُذلت في هذا الصدد، وأهيب بقيادة الحوثيين إلى الدفع قدماً بحوارها مع الأمم المتحدة.

٨٣ - وأرحب بالجهود التي بذلتها الحكومة لعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي انطلقت أعماله في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، بدعم من مستشاري الخاص المعني باليمن، بهدف التشجيع على الوحدة والمصالحة. وأشجع أصحاب المصلحة كافة على مراعاة قضايا الأطفال واحتياجاتهم في سياق هذا المؤتمر. وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية لاستحداث سبل كسب الرزق المستدامة للشباب، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وتوفير فرص العمل، بهدف تمكينهم التمكين الإيجابي والحيلولة دون مشاركتهم في العنف المسلح. وأدعو أيضاً الجهات المانحة ومجتمع العمل الإنساني إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه البرامج والمبادرات الوطنية، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، بما يكفل توفير الموارد الكافية لتلك البرامج والمبادرات.

٨٤ - ويساوري قلق بالغ من أن الأطفال معرضون بشدة لخطر القتل والتشويه بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات، فضلا عن الهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات التي تشنها الطائرات بلا طيار. وأدين بأشد العبارات الممكنة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال باستخدام هذه الأسلحة، وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يمنعوا هذه الهجمات ويتخذوا الخطوات اللازمة للتقليل من تأثيرها على الأطفال.

٨٥ - وأرحب بتوقيع الحكومة اليمنية في الآونة الأخيرة على مشروع المركز اليمني التنفيذي لمكافحة الألغام الذي سيقوم، وفقاً للمعايير الدولية، بتجديد برنامج اليمن الخاص بمكافحة الألغام وتوسيع نطاقه باستراتيجيات قوية ابتغاء التصدي بفعالية لتفشي مختلف أصناف الأجهزة المتفجرة في المناطق المدنية وانتشار الأجهزة المتفجرة غير التقليدية. وأحث الحكومة على إعطاء الأولوية لمراجعة برامج تقديم المساعدة للناجين وتوسيع نطاقها، وخصوصاً البرامج الملائمة للأطفال، بالنظر إلى زيادة عدد حالات الأطفال ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأهيب كذلك بالجهات المانحة أن تعمل على تزويد برنامج مكافحة الألغام المجدد بالموارد الكافية.